

المصدر:

التاريخ:

تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الفلسطيني خلال الحكم الذاتي قابلية محدودة للأراضي المحتلة لاستيعاب رؤوس الأموال

في المائة من الناتج القومي للفرد في إسرائيل الذي بلغ ١٠,٨٧٨ دولار. وأوضحت أن ثلث اقتصاد الأراضي المحتلة يعتمد على مبيعاتها من السلع الفلسطينية وتشغيل العمالة في إسرائيل.

وذكرت الصحيفة أن قطاع الزراعة يساهم بحوالي ١٥ في المائة من اقتصاد الأراضي المحتلة ويستوعب ١٣ في المائة من إجمالي القوى العاملة ويمثل انتاجه حوالي ١٠ في المائة إجمالي الصادرات وأن اعتماد إسرائيل على منتجات الأراضي المحتلة محدود إذ يمثل حوالي ٣ في المائة من إجمالي الناتج القومي لإسرائيل وهذا الرقم بدأ في الانخفاض منذ أن بدأ إحلال العمال المهاجرين إلى إسرائيل بدلا من الفلسطينيين.

وأضافت أن اقتصاد غزة أسوأ حالا إذ يبلغ متوسط دخل الفرد أقل من ٨٥٠ دولارا ويسكن غزة التي تصل مساحتها إلى حوالي ٣٦٠ كيلومترا مربعا حوالي ٧٨٠ ألف فلسطيني معظمهم يعيشون في مخيمات للاجئين وقد تأثرت غزة تأثرا كبيرا من الإغلاق

لندن - العمانية: ذكرت صحيفة «الفاينانشيال تايمز» البريطانية أن الفلسطينيين الذين سيحصلون على الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة سيواجهون تحديا كبيرا لمواجهة الكساد والركود الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشارت الصحيفة إلى أن اقتصاد كل من إسرائيل والأراضي المحتلة سيظل مرتبطا ارتباطا وثيقا وأن خبراء الاقتصاد في كل من فلسطين وإسرائيل يعتقدون أن اقتصادها سيستفيد من تدفق المعونات الدولية والاستثمارات الخاصة إلى الكيان الفلسطيني وأن هناك فرصا سانحة للتوسع في التجارة بجانب تحرير الاقتصاد والتكامل الإقليمي مما يمهّد الطريق لاستقرار السلام والانتعاش الاقتصادي.

وتؤكد الصحيفة على أن اقتصاد الأراضي المحتلة لم يحقق نموا بعد بل يعاني من الكساد فإجمالي الناتج القومي للفرد للمقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ٩١ قد بلغ حوالي ١٨٠٠ دولار أي حوالي ١٦

المدي البعيد اذ انه سيزيد من الطلب على السلع الاسرائيلية والخدمات اذ ستظل اسرائيل اكبر عميل تجاري للفلسطينيين.

وتأمل اسرائيل كذلك ان يساهم النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة في خلق وظائف للفلسطينيين وذلك بالحد من العمالة المهاجرة وهذا من شأنه اتاحة الفرصة امام الاسرائيليين لايجاد وظائف خالية اذ انهم يعانون من معدل بطالة يصل الى ١١ في المائة من اجمالي القوى العاملة.

واوضحت الصحيفة ان خبراء الاقتصاد يجمعون على ان قابلية الأراضي المحتلة على استيعاب رؤوس الاموال محدودة وذلك نظرا لضعف البنية الأساسية والادارة وحجم الاقتصاد المحلي كما يجمع الخبراء على ان اسرائيل لمدة خمس سنوات قادمة على الأقل سيظل لها نفوذ على السياسة الاقتصادية الفلسطينية خاصة بالنسبة لتنمية الصناعات المختلفة والتي يمكن ان تكون منافسة في الأسواق الاسرائيلية.

الذي استمر خمسة شهور للأراضي المحتلة والذي ساهم في ان يفقد حوالي ١٠ آلاف عامل وعائلاتهم لمصدر رزقهم الوحيد وهو العمل في اسرائيل.

واشارت الصحيفة الى ان ياسر عرفات مطالب باتخاذ اجراءات سريعة وفعالة لانقاذ غزة من الفقر الذي يعد الأرض المهددة للمعارضة ضد منظمة التحرير الفلسطينية وان اسرائيل ستساعده على تحقيق هذا الهدف وقد وضع الفلسطينيون لقتهم في خطة مارشال استثمارية اعتمد لها عدة مليارات من الدولارات خلال الخمس سنوات القادمة وقد اوصى البنك الدولي بمنح الأراضي المحتلة مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة وهو الرقم الذي يعتبره كل من اسرائيل والفلسطينيين رقما صغيرا جدا.

واشارت الصحيفة الى ان اسرائيل تدعم استثمارات الخارجية اذ ان مباحثات السلام تعتمد على التنمية الاقتصادية وان أي نمو اقتصادي في الأراضي المحتلة سيساعد اسرائيل في